

بيان صحفي

بيروت، في 29 كانون الثاني 2010

كلمة القضاء: ارفعوا التعدي على الحرية

مرة جديدة أثبت القضاء انه حامي الحريات وحامي القانون، حيث أصدر قاضي الأمور المستعجلة في جديدة المتن بتاريخ 2010/1/28 ثلاثة أحكام اعتبر فيها أن الاستمرار في احتجاز الأفراد بعد تاريخ انتهاء حكمهم دون مسوغ قانوني ودون أي قرار قضائي أو إداري هو "مخالفة خطيرة لأحكام القانون" و"يشكل نشاطا غير مشروع يخرج عن كل حدود المشروعية، ومجرد عن كل تبرير قانوني". وان هذا الاحتجاز "يخرج عن إطار تنفيذ الحكم الجزائي ويدخل في إطار التعدي على الحريات الفردية" لا بد من إزالته، ملزما الإدارة بإطلاق سراح اللاجئ المحتجز تعسفا فورا رفعا للتعدي. وقد استند القاضي في حكمه إلى نص المادة 8 من الدستور والى المواثيق الدولية لا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولية التي تشكل جزءا من الدستور والتي تصون كلها الحرية الشخصية.

فيوم أمس أصدر قاضي الأمور المستعجلة في جديدة المتن الرئيس مبراي الحداد ثلاثة قرارات باسم الشعب اللبناني قضت بالزام الدولة اللبنانية متمثلة بوزارة الداخلية- المديرية العامة للأمن العام بإطلاق سراح كل من اللاجئ وسام اليوسف، رياض هاشم وميثم الربيعي المحتجزين تعسفا لمدد تراوحت بين 11 شهرا إلى أكثر من سنة، علما أن كل منهم محكوم بعقوبة شهر حبس واحد وغرامة وواحد فقط محكوم بالإخراج من البلاد، "بجرم" الدخول خلسة إلى لبنان.

تعتبر جمعية رواد فرونتيرز أن هذه الأحكام القضائية أكدت مرة أخرى أن القضاء هو شبكة الأمان التي تحمي الحرية الشخصية في ظل الدستور والقانون. وتأمل أن تعتكف الإدارة هذه المرة أيضا عن استئناف هذه الأحكام الثلاثة وأن تقوم بتنفيذها فورا احتراما لسلطة القضاء وضمانة للحرية الشخصية التي كرستها القوانين اللبنانية والتزامات لبنان الدولية، وان تعمد إلى وضع حد لأي احتجاز تعسفي يحظره ويعاقب عليه القانون.